الكوكبة

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

دكتور :
إسماعيل صبرى عبد الله

توطئة

تعلمنا فى اصول الفقه ان « الحكم على الشىء فرع عن تصوره » . ومن ثم يتعين على الباحث فى ظاهره ان يبدأ بتحديد موضوع بحثه ، وقد يلجأ فى ظروف معينة إلى عزل ـ مؤقت بالطبيعة ـ لذلك الموضوع عن ظواهر اخرى يرتبط بها بروابط تتراوح بين الوثوق والوهن . والغريب ان معظم من يشيرون إلى الظاهرة موضوع التحليل هنا يكتفون ببعض من اعراضها او تجلياتها (كما يقال هذه الايام) . وفى حدود قراءاتى العلمية صادفت تعريفا ورد فى وثيقة صادرة عن لجنة دولية مستقلة[1] ، واعتمده كتعريف إجرائى على الاقل وهو بالنص :

« التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية » .

وأهم ما يبرزه هذا التعريف اننا بصدد ظاهرة جديدة لم تكن معروفة قبل النصف الثانى من القرن العشرين . وبالتالى لم تكن محل دراسة سابقة فى اى من العلوم الاجتماعية . فكل تلك العلوم مهما بلغت من التعقيد أو التبسيط وما حفلت من مناهج ونظريات كانت تخاطب دولة ذات حدود معروفة أو مجتمعا معينا ، ويسمى التحليل نظريا إذا درس مجتمعا (دولة) مفترضا ومعبرا عن كيانه فى صورة مجردة . أما إذا درس مجتمعا قائما بذاته فهو اقتصاد تطبيقى أو اجتماع « إمبريقى » . أما ما كان ابعد من هذه الدولة القومية فهو علاقات بين الدول . وهذا واضح فى القانون الدولى وفى باب العلاقات الاقتصادية الدولية الملحق بالنظرية الاقتصادية على سبيل المثال[2] والتداخل الواضح المشار إليه فى التعريف لم يكن حتى الآن محل دراسة قائمة بذاتها تضيف نوعا جديدا من فروع العلم الاجتماعى . حتى الفلاسفة ومؤلفى كتب « اليوتوبيا » لم ينظر بعناية ولا حلموا بشمول الأوضاع الحالية ، والظاهرة الجديدة التى عرفناها للتو . فجوهر الكوكبة هو ما يتجاوز اعتبارات السيادة الوطنية ويخلق نوعا من القوة الاقتصادية تؤثر فى جوانب كوكبنا دون أن تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى فوق القومى SUPERANATIONAL ونرجع مرة أخرى إلى أصول الفقه لنقول أن لكل معلول علة ، وأن الجهد العلمى يجب أن يكشف عنها ولا يقف عند توصيف المعلول .

وهذه العلة عندى هى طبيعة الرأسمالية . وما يسمى « اقتصاد السوق » هو بالدقة الاقتصاد الرأسمالى . فالأسواق ذات تاريخ طويل يرجع فى أقل تقدير إلى الألف الأول قبل ميلاد المسيح . وعلى مر القرون ازدهرت الأسواق فى الصين والهند والوطن العربى حين كان النظام الإقطاعى يحكم أوروبا بعد انهيار الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى . وما جاءت به الرأسمالية هو الإنتاج للبيع إلى مشترين غير معروفين بأشخاصهم ، كما كانت الحال فى

---

(1) « Our Global Neighbourhood » الصادر عن The Commission On Global Governance فى ١٩٩٥

(٢) كان الفيلسوف الإنجليزى — J . Benthem (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢) اول من صك تعبير القانون الدولى العام بديلا لتعبير Law Of Nations الذى كان ترجمة لم اسمى بالفرنسية لخذا عن اللاتينية Droit Des gens وهو يخلط بين الأمة والدولة . وكان الأولى ان يسميه Interstate

لصناعات الحرفية . ولم يكن هذا التحول
مرا عاديا بل كان الأساس فيما اتسمت به
لرأسمالية من سعى دؤوب لتوسيع
سواقها إلى كل ما تصل إليه من أجزاء
لأرض . ولابد هنا من التذكير بسمات
جوهرية لهذا النمط من الإنتاج :

١ ـ سعت الرأسمالية الغربية منذ
شأتها الأولى إلى فرض مصالحها على
لعالم كله . وقد ذكر « البيان الشيوعى »
لذى نحتفى بالذكرى المائة والخمسين
صدوره ، هذه السمة بكل جلاء . وفى هذا
لمسعى تطورت الأدوات والأساليب
لغايات من النهب السافر إلى الاستغلال
لاقتصادى الصرف .

٢ ـ أكد ماركس فى أكثر من موضع على
ن الرأسمالية تخالف أنماط الإنتاج
لسابقة لها من حيث اعتمادها على
لصناعة التى من طبيعتها التطور . فهدف
عظيم الربح يدفع الراسماليين إلى العمل
دأب على زيادة إنتاجية العمل وسبيل ذلك
و « التكنولوجيا » . وأحسب أن المفكر
كبير كان أول من صك هذا التعبير والذى
عنى التجديد والتغيير فى تقنيات الإنتاج .
، حين اقتصر الأكاديمى على الإشارة إلى
تقدم التقنية على أساس أنه متغير مستقل
كن أن يغير أوضاع سوق معينة ولكنه
ير محكوم بآليات السوق . وقال انجلز

إن عامل الغد سيكون مهندسا تنفيذيا »
ى أن العمل الذهنى سيحل محل العمل
يدوى .

٣ ـ يتجه رأس المال نحو التركز فى عدد
عدود من المنشآت ، وبالتالى هيمنة كبار
راسماليين على حركة الرأسمالية فى
جموعها . فالشركات الرأسمالية كالسمك
كل كباره الصغار طوال تاريخ الرأسمالية
.

٤ ـ لازمت الحرب الرأسمالية منذ
شأتها الأولى فى القرن السادس عشر .
ات بحروب تكوين الدول الأوروبية التى
رفها الآن ، وتكررت بانتظام حتى الحرب
عالمية الثانية ، مرورا بحروب اقتسام
ستعمرات وغزو القارات . وأنقل هنا عن
وسوعة البريطانية جملة بالغة الدلالة :

« كانت الحرب عاملا هاما فى نشر المدنية
الغربية عبر العالم وفى خلق الشروط المواتية
لظهور مدنية عالمية » هكذا شهد شاهد
جليل من أهلها . ويشير نفس المرجع إلى ما
أسمى « الحروب الدينية » وهو سلسلة
متصلة من الحروب التى عاشتها أوروبا
غداة انتشار الإصلاح الدينى
(البروتستانية بالمعنى الواسع ، مصحوبة
برغبة بعض الملوك فى الحد من صلاحيات
الكنيسة الكاثوليكية فى الشئون الداخلية
لممالكهم) . وقد أشعل العامل الدينى فى
تلك الحروب مشاعر الجماهير التى اندفعت
للقتال وتميزت هذه الحروب « بسلسلة من
الأعمال الوحشية والتدميرية جعلتها أكثر
الحروب فظاعة حتى بداية القرن
العشرين » وامتدت تلك الحروب فى القرن
السابع عشر فيما عرف باسم « حرب
الثلاثين عاما » التى انتهت بصلح
ويستفاليا (١٦٤٨) . وفيها بدا
استخدام البارود والأسلحة النارية .
وشهد القرن الثامن عشر نشأة الجيوش
النظامية المحترفة وانتهاء الاعتماد على
الحشد غير المتجانس وغير المدرب الذى

ميز فترة الحروب الدينية . وتكررت حروب
محدودة حول رسم حدود الدول وتغييرها
بضم هذه المقاطعة أو تلك . وفى النصف
الثانى منه كانت حرب الاستقلال الأمريكية
وتلتها حروب الثورة الفرنسية فى العقد
الأخير من القرن التى استمرت فى ما
يسمى حروب نابليون إلى ١٨١٥ . وفى هذا
القرن التاسع عشر كانت حروب توحيد
المانيا (ضد النمسا ثم ضد فرنسا)
وحروب توحيد إيطاليا ، وغزو الولايات
المتحدة للمكسيك والحرب الأهلية
الأمريكية وحروب روسيا القيصرية فى آسيا
الوسطى والقوقاز ضد الدولة العثمانية .
وأخيرا دفعت الرأسمالية الغربية بالبشر فى
حربين عالميتين فى النصف الأول من القرن
العشرين تفصل بينهما عشرون عام فقط .
وكان فى كل حكومة وزارة للحرب (واسم
وزارة الدفاع لم يظهر إلا بعد الحرب
العالمية الثانية) لأن الحرب كانت جزءاً
لايتجزأ من كيان وحياة الدولة الرأسمالية

وفترات السلام تشغل بالاستعداد لحرب
قادمة .

وسنعود للحديث عن اختفاء الحرب بين
الدول الرأسمالية فى النصف الثانى من
القرن العشرين وآثاره على تركيب
الرأسمالية .

(١) جدلية قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج

يعرف كل من اقترب من الماركسية
مقولة إن تطور قوى الإنتاج إذا تعارض مع
علاقات الإنتاج التى تكونت تاريخيا بسببه
ولكنها أصبحت عقبة تحول دون المزيد من
التطور وقع المجتمع فى أزمة إما أن تنجح
ثورة فى تغييرها على نحو موات لهذا التطور
وإما أن ينهار المجتمع . وأعتقد شخصيا
أن انهيار الاتحاد السوفيتى يرجع أساسا
إلى أن علاقات الإنتاج (أنساق تسيير
الاقتصاد والمجتمع والتخطيط الإلزامى)
التى نجحت فى البداية فى تصنيع البلاد
وتطويرها علميا وتكنولوجيا أصبحت
بيروقراطية تقيد المزيد من التطوير . وكان
من الوارد أن ثورة ثانية تغير تلك العلاقات
على نحو يدفع إلى مزيد من التقدم
والازدهار وتجديد النموذج الاشتراكى .
ولكن عجز المجتمع لظروف كثيرة عن تلك
الثورة فانهار وتفكك وتخلف . ولكن مقولة
ماركس ليست فى اتجاه واحد ، إذ من
الوارد أن تتعدل علاقات الإنتاج على نحو
يدفع إلى تقدم بصورة أو بأخرى دون تغيير
نمط الإنتاج تغييرا جذريا . وتلك الجدلية
موجودة أيضا بين البنية التحتية (نمط
الإنتاج) والبنى العلوية . ولاتحسم البنية
التحتية ، الأمر إلا فى النهاية in the last
resort لأنها توفر الأساس المادى لبقاء
المجتمع . وعلينا أن نعيد قراءة التطور
التاريخى لنمط الإنتاج الرأسمالى الغربى
حتى نفهم جيدا ما يحدث حاليا .

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

١ ـ ظروف نشأة الرأسمالية والثورة الصناعية الأولى :

يقال عادة إن الرأسمالية نشأت نتيجة للثورة الصناعية التى تمثلت فى توليد طاقة ثانوية (البخار) من طاقة أولية (الفحم ثم البترول) أكثر فاعلية من الطاقة البشرية وطاقة الرياح ، والمياه فى استخداماتها الأولية وطاقة الحيوان . وتلك مغالطة كبرى فاختراع أدوات أو آلات جديدة لا يكفى بذاته لتغيير المجتمع . لقد عرفت الصين البارود قبل أن تعرفه أوروبا ولكنها استخدمته فى غرض سلمى محض هو الألعاب النارية ، فى حين حولته أوروبا إلى سلاح قاتل . كذلك عرفت الطباعة قبل جوتنبرج بكثير واستخدمتها فى صناعة أوراق اللعب (الكوتشينة) . أما فى أوروبا فكانت الترجمة الألمانية للكتاب المقدس من أول ما طبع . وأخيراً بنت الصين سفناً أقوى من تلك التى حملت كولومبوس عبر المحيط الأطلسى ولكنها لم تفكر فى عبور المحيط الهادى ولا دليل على أنها توافدت على ساحل إفريقيا الشرقى ، واكتفت بطريق الحرير لنقل صادراتها إلى أقصى الغرب فى أوروبا ، ونجاح اختراع جيمس وات دخل سريعا دائرة الإنتاج لأن المصانع اليدوية التى أخذت بالتقسيم الفنى للعمل كانت مهيأة لإحلال الآلة محل قوة الإنسان العضلية فى المصانع اليدوية manufactures التى ظهرت فى بريطانيا وهولندا وفرنسا بنوع خاص ، وكان لدى أصحاب تلك المصانع « التمويل » اللازم للاستثمار فى صناعة الآلات الجديدة وتطوير الإنتاج فى مصانعهم . والواقع أن نشأة الرأسمالية ترجع إلى القرن السادس عشر . إذ فيه بدأ ظهور طبقة رأسمالية فى أوروبا التى كانت تحاول الخروج من العهد الإقطاعى . وكانت هذه الطبقة تجمع رؤوس الأموال من « التجارة الخارجية » وهى أساسا استيراد سلع من الصين والهند وبلاد العرب وأفريقيا يقبل عليها أهل الثراء وتحقق أرباحا كبيرة . كما أن موقف الكنيسة من الاقراض بفائدة يتفق عليها الدائن والمدين تغير . فهى كانت تحظر الربا طوال العصور الوسطى . وهذا ما جعل عمليات الائتمان احتكاراً لليهود (حيث يحظر دينهم تعاطى الربا فيما بينهم فقط ، وهو جائز مع غير اليهود) وهو ما كان من عوامل شعور العامة المعادى للسامية . ولكن الإصلاح الدينى وصمت الفاتيكان أسقطا عمليا حظر الربا . وظهرت البنوك « المسيحية » فى جوار روما فى سهل لومبارديا ، ونشرها الإيطاليون فى أجزاء من أوروبا الغربية[٣] . وتركزت هذه البورجوازية فى المدن التى نجحت بصورة أو بأخرى فى الإفلات من سلطة سادة الأقاليم من أمراء الإقطاع . ففى إيطاليا استقلت بعض المدن التجارية مثل جمهورية البندقية ، أو كعاصمة لإقليم يحكمه أمير يتفهم مصالح التجار ويرعاها ويأخذ منها نصيبه (فلورنسا فى إمارة توسكانيا) واشترت بعض المدن حريتها من السيد الإقطاعى وحملت صفة الحرية فى اسمها[٤] . وأنشأت أحيانا مدنا جديدة . ولكن معظمها دخل فى تحالف مع سلطة الملكية المطلقة لكسر شوكة الإقطاعيين ، ومن ناحية أخرى نشأت الرأسمالية فى عصر ما بعد النهضة وظهور العلوم الحديثة والفلسفة الجديدة ومناهج البحث العلمى الخلاقة . ولما كان معظم هؤلاء العلماء والمفكرين مكروهين من الكنيسة ولا محل لهم فى بلاط الملك أو دوائر النبلاء فإنهم وجدوا القبول والترحيب فى صالونات كبار البورجوازيين واسعى الثراء . ومن ثم اكتسبت الطبقة الجديدة ثقافة رفيعة وآمنت بالتقدم العلمى وساهمت فى إحداثه . وخير دليل على هذا كله مغامرة كولومبوس فى السعى إلى طرق أبواب الهند بالإبحار غربا لم يكن متصوراً قبل أن يقتنع الإنسان فى ضوء ما أثبته كوبرنيكوس وجاليليو وغيرهم من الفلكيين من أن الأرض كروية . ومن الناحية الأخرى حصل « المكتشف » الأسبانى على التمويل اللازم لمغامراته من بيت تجارى كبير فى جنوا اسمه CENTURIONE ، وفى مثال آخر نجد أن البحث عن استخدام البخار كطاقة محركة بدأ فى ١٦٠١ على يد الإيطالى ديلا بورتا (١٥٣٥ ـ ١٦١٥) وتلته محاولات تطوير طوال القرن السابع عشر ، ثم الثامن عشر كانت محاولة وات الناجحة الثانية عشرة، منها . وأقر وات بالشكر « لرجل أعمال » بريطانى اسمه ماثيو بولتون لأنه وفر لأبحاثه التمويل اللازم . ومن الإفراط أن أذكر هنا بعلامات الفكر والعلم المضيئة التى ظهرت فى القرون الثلاثة التى تلت عصر النهضة . وأكتفى بأن أبرز واقع التراكم المعرفى الذى سار جنبا إلى جنب مع التراكم المالى مما وفر القاعدة الصلبة لقفزة إنتاجية نوعية هى الثورة الصناعية الأولى . ويبدو الجانب الجدلى الذى أشرنا إليه فى أن استخدام طاقة البخار لم يقتصر أثره على تضخم ثروات الرأسماليين ، بل إنه غير حياة المجتمعات القائمة وجعل من الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالى . ويكفى أن نشير إلى السكك الحديدية والسفن

(٣) وفى عدد من المدن الأوروبية شارع يسمى شارع اللومبارديين والمقصود هو البنوك بصفة عامة .
(٤) Villefranche فى فرنسا ، Free town فى بريطانيا ، Freiburg عند الألمان .

البخارية وما أحدثته من ثورة فى انتقال السلع والافراد . وعلى المستوى الاجتماعى نكتفى بتكوين الطبقة العاملة الصناعية وتصديها للحد من قسوة ظروف العمل وقلة الأجر ، والثورة الفكرية التى تجسدت فى عشرات من كتابات مفكرين يدعون إلى الإصلاح الاجتماعى أو التغيير الثورى للمجتمع .

ومن الناحية الأخرى اصطحب تنامى البورجوازية بالغزو الأوروبى لمعظم أجزاء الكوكب واقتلاع شعوب من أرضها (فى العالم الجديد) وقمع واستغلال شعوب أخرى . وهذا الاستعمار كان ظاهرة جديدة . فقد عرف العالم قبل الرأسمالية توسيع أسرة مالكة للأرض التى تحكمها على حساب جيرانها أو ابتلاع حضارة جديدة حضارة سابقة (الرومان واستيعاب الاتريسك) ، كما شهد الهجرات الجماعية الغازية التى تنهب كل بلد تحل فيه ثم تنحسر تاركة بعض عناصر تكوين وحدات إقليمية جديدة . ولكن الاستعمار الغربى لم يكتف بجباية الجزية من المستعمرات ، كما كانت تفعل الامبراطورية الرومانية أو الامبراطورية العثمانية . وإنما تدخل فى حياتها الاقتصادية ليشكلها على النحو الذى يخدم مصالح الدولة الاستعمارية من خلال أوضاع الإنتاج والملكية والتوزيع وانتقال المنتجات الأولية ورؤوس الأموال ، ولهذا نقول أن المستعمرات عرفت بصورة أو بأخرى تنمية مشوهة متوجهة لخدمة المستعمرين ومهدرة حاجات المواطنين ، وتلك هى حقيقة ما يسمى « التخلف » . وما نريد التأكيد عليه هو أن تطور الرأسمالية الغربية فيما بعد الثورة الصناعية وحتى الآن لم يكن متصوراً بدون الاستعمار والتبعية . فالرأسمالية الغربية حتى هذه اللحظة تمتص جزءاً كبيرا من الفائض الاقتصادى الذى يتحقق فى أقطار العالم الثالث نتيجة للتبادل غير المتكافىء . وهذا المورد الإضافى هو الذى يسر لها إرضاء عدد كبير من سكان بلادها مع زيادة ارباحها فى الوقت ذاته . كما أن الهجرة الضخمة إلى القارات المكتشفة خلصت البلدا الرأسمالية من ملايين من الفقراء الذين كان من الوارد أن يهددوا الهيمنة الرأسمالية فى مجتمعاتهم الأصلية .

٢ ـ مرحلة الامبريالية :

شهد العقد الأخير من القرن الخامس عشر أحداثا هامة سجلت بداية انتقال مركز القوى من آسيا وشمالى افريقيا إلى أوروبا . ففيه دار الأسطول البرتغالى بقيادة فاسكودا جاما حول أفريقيا ووصل إلى سواحل الهند . وفيه عبر كولومبوس باسطوله الصغير المحيط الأطلسى (بحر الظلمات فى لغة الجغرافيين العرب) . وفيه أخيراً سقطت غرناطة آخر معقل عربى فى أسبانيا . وفى حين كانت فلسفة ابن رشد العامل الفاعل فى تطوير الفلسفة الأوروبية أحرق العرب كتبه وجعلوا من الاشتغال بالفلسفة إثماً كبيراً وتهمة يحرص كل كاتب على التبرؤ منها . وكان كل ذلك معلما هاما لتطور تاريخى أعاد رسم خريطة العالم السياسية والاقتصادية والثقافية .

وتحتل العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر المعلم الثانى بأحداث بالغة الأهمية . ففى هذه الفترة ظهرت أوضاع جديدة تماما فى راسها بالطبع اكتشاف طاقة البخار ، ولكن نفس الفترة شهدت نشأة الدولة القومية التى تنتمى إلى الأمة وبداية حلولها محل الملكية المطلقة التى تضم رعايا الملك . وكانت الولايات المتحدة بعد استقلالها عن بريطانيا فى ١٧٧٤ أول شكل عملى للظاهرة الجديدة . ثم كانت الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ التى ألغت الملكية ، وأقامت الجمهورية وأعلنت أن الأمة مصدر السلطات وأفرادها مواطنون متساوون أمام القانون . وأخيراً نشر آدم سميث فى ١٧٧٦ كتابة الأشهر « تحقيق فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » الذى يرى الناس فيه أول كتاب فى علم الاقتصاد ، وبالتالى يعدون سميث مؤسس هذا العلم . وأهم ما فى الكتاب أن ثروة الأمة ليست كمية ما نملكه من ذهب وفضة وإنما ما ينتجه عمالها من سلع ، وبالتالى فالعمل هو أساس القيمة . ثم أطال فى شرح مزايا تقسيم العمل الفنى داخل المصنع مبينا ما نسميه الآن زيادة القيمة المضافة بزيادة إنتاجيه العمل ... وأخيرا الدعوة إلى امتناع الدولة عن التدخل فى عمليات الإنتاج والتوزيع وأن نتركها إلى السوق حيث « اليد الخفية » ـ أى آليات السوق ـ كافية لضبط مسيرة الاقتصاد القومى . وفيه بدأ حصد رصيد الفكر العلمى وبدايات العلم الاجتماعى (عصر الأنوار كما أسماه الفرنسيون) .

وتسلحت البورجوازية بهذا كله لتسقط الملكية وتصفى الإقطاع ، وتستولى على السلطة فى قطر بعد الآخر باسم الأمة والدولة القومية الليبرالية . وكان هذا النعت يعنى فى الأساس حرية المالك فى التصرف (أو حتى إساءة التصرف) فى أمواله بغير قيد أو تدخل من السلطة السياسية . وكانت قوانين الانتخاب المتتابعة تعطى حق التصويت لذوى الملكية أو بشكل غير مباشر دافعى الضرائب المباشرة . وظل الفقراء والمستغلون محرومين من حق التصويت . ولم ينتشر مبدأ الاقتراع العام إلا بنضال وثورات الفئات الشعبية عبر أكثر من مائة عام . لقد أعلنت الثورة الفرنسية مبدأ الاقتراع العام ولكنه سرعان ما دفن ، ولم يتقرر بشكل نهائى إلا فى ١٨٧٥ . ولم يستقر فى بريطانيا إلا فى أوائل القرن العشرين فالانتقال من الليبرالية إلى الديموقراطية كان ثمرة الكفاح الشعبى ولم يكن يوما منحة من البورجوازية . واستخدمت البورجوازية المنتصرة سلطة الدولة فى إعادة ترتيب أوضاع المجتمع : الدستور ، مجموعات القوانين المدنية والتجارية التى جعلت حرية المالك أساسا لمبدأ حرية التعاقد ، وأن العقد شريعة المتعاقدين ولايتجاوز القانون حدود توفير الإطار العام لممارسة هذه الحرية . كما استخدمت الجيش النظامى وقوات الشرطة فى منع الإضراب وحظر النقابات وضرب المظاهرات

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

وقمع التمرد وتصفية الثورات المقاومة للرأسمالية وتوفير الأمان لمن يملكون ضد من يفكر فى المساس بحقوق الملكية . ونظمت الدولة القضاء واجراءات التقاضى حفاظا على حقوق الملكية فى الأساس . واسهمت الدولة باهتمامها بالتعليم على مختلف مستوياته فى توافر العمالة المؤهلة التى تريدها الصناعة الحديثة . كما انها عزلت فى البلاد الكاثوليكية السلطة والإدارة العامة وقوانين الأسرة عن نطاق نشاط الكنيسة وتدخل الفاتيكان . اما فى البلاد البروتستانتية فإن الكنيسة منذ نشأتها رفضت المركزية ونفت وجود « بابا » أصلا . وقد اهتمت الرأسمالية الغربية اهتماما كبيرا بتطوير الجيش نظاما وتسليحا . فهى المستفيد الأساسى من ميزانية وزارة الحرب بما تورده للقوات المسلحة من غذاء وكساء ومبان وسلاح . وحتى فى الحالات التى تنتج فيها الدولة بعض الأسلحة ، فإن الشركات الرأسمالية تورد لها مستلزمات الإنتاج . كما أن بعض الماركسيين قد أشاروا إلى أن صناعة السلاح تنتج سلعة لا تطرح فى الأسواق وإنما تشتريها الدولة . وبالتالى هى إنتاج لايزيد من كميات السلع المعروضة فى الأسواق ، ومن ثم لايؤدى إلى انخفاض فى الأسعار وان الحرب فى نظرهم وسيلة لاستيعاب جزء من فائض الإنتاج . ولكن هناك ماهو أهم من ذلك الا وهو غزو الأراضى غير الأوروبية وتحويلها إلى مستعمرات يشتغل أهلها أساسا فى إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة المتنامية واسواقا لسلع الاستهلاك الأوروبية .

وخلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى شهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم اليابان فى الثلث الاخير من ذلك القرن وأوائل القرن العشرين ظواهر بالغة الأهمية .

١ ـ الشركات الاحتكارية ، كان طبيعيا ان يأكل كبار السمك صغارها كما ذكرنا فالإنتاج الكبير يخفض من تكلفة إنتاج السلعة ، وبالتالى يتمكن المنتج الكبير من إزاحة منتجين حديين إلى خارج السوق ، أى التوقف عن الإنتاج . كما أن كل من يغامر بدخول السوق عليه ان يحسب حسابا دقيقا القدر المتاح له لمنافسة المنتج الكبير . وتقول النظرية الاقتصادية الاكاديمية إن من يحتكر إنتاج سلعة أو خدمة بوسعه أن يرفع ثمن البيع إلى الحد الذى لا يهدد بانسحاب نسبة عالية من الطلب ، وهو فى جميع الأحوال يفرض سعراً على السوق بعكس المفروض فى المنافسة الكاملة إذ يحدد السوق السعر عند نقطة توزان العرض والطلب إذ يستبعد هذا الفرض إمكان أن يسيطر منتج فرد أو مجموعة منتجين على الجزء الاكبر من العرض . ومهما يكن من أمر فإن الشركات الصناعية الناجحة هيمنت على الأسواق لوضعها شبه الاحتكارى . وحين تعجز شركة واحدة عن ذلك تتجمع عدة شركات فى اتفاق اسمى « كارتل » لاقتسام الأسواق فيما بينها وتفادى التنافس على السعر . ثم برزت إمكانيات اندماج عدة شركات فى كيان واحد اسمى « ترست » . وكان الاندماج احيانا افقيا يجمع شركات تنتج نفس السلعة ، واحيانا اخرى راسيا بشراء الشركة المنتجة للسلعة الرئيسية الصناعات المغذية لها ، بل ومناجم المعادن او مزارع إنتاج المواد الأولية الزراعية .

ب ـ راس المال المالى : وكانت الرأسمالية الصناعية فى حاجة ماسة إلى تمويل من خارجها (أى فيما وراء ما تعيد استثماره من أرباحها) ، واتجهت بالتالى إلى الاقتراض . وترتب على ذلك أولا ظهور شركات المساهمة ، حيث إن الوضع الحقيقى للمساهم الفرد هو أنه يقرض من ادخاره للفرد أو المجموعة التى تسيطر على القدر الأساسى من الأسهم . وفى هذا لايختلف وضعه عن وضع حامل السند إلا من حيث أن الثانى يحد من مخاطر استثماره بتحقيق عائد ثابت (سعر الفائدة) مقللا من فرص خسارة راس المال ومعروضا عن الربح الذى يحصل عليه المساهم . ومن ناحية ثانية تطورت البنوك جذريا . لقد كانت تقرض فى الماضى بعض التجار وسادة الإقطاع ، ثم انفتح أمامها إقراض الشركات الصناعية الضخم . ومن ثم لم يعد ما يملكه البنك من راس مال كافيا . واكتشفت البنوك انها يمكن أن تجمع الأموال من صغار المدخرين ، بل وبعض كبارهم المعرضين عن الاشتغال بالصناعة يتقبل تلك المدخرات كودائع يدفع البنك عنها فائدة معينة . ثم تحولت البنوك إلى الشكل القانونى الحالى شركة المساهمة وعرضت اسهمها فى البورصات د، كما لجا بعضها إلى إصدار سندات . وأخيراً ادخلت نظام الدفع بالشيك فثبتت الدولة وضعه كأداة دفع حالة مثلة مثل البنكنوت . وبدات هذه العملات أو وسائل الدفع الورقية تحل محل الذهب الذى يجمعه البنك المركزى كضمان لإصدار البنكنوت . وبالإضافة للبنوك ظهرت شركات التامين كوسيط مالى يجمع المدخرات ويعيد استثمارها . وقد ادى اعتماد الصناعة المتزايد على الائتمان باشكاله المختلفة جنبا إلى جنب مع تعاظم شأن الوسطاء الماليين وتمتع البنوك بحق « خلق النقود » بشروط معينة فى حالة البنكنوت وبغير قيود فى نقود الودائع . وتكون لدى الرأسمالية فى مجموعها رؤوس أموال تزيد على القدة الاستيعابية للصناعة ، وبهذا انتشر الإقراض للحكومات الأجنبية حتى ، ولو لم تكن كاملة السيادة (مصر فى عهد الخديوى

إسماعيل) ثم إلى الاستثمار فى المستعمرات بحثا عن المعادن ومصادر الطاقة ، او بالزراعة الرأسمالية الكبيرة لبعض المواد الأولية الزراعية (القطن فى الولايات المتحدة ، المطاط فى امريكا اللاتينية وجنوبى آسيا ، الكاكاو والبن والشاى فى افريقيا وآسيا) . وهكذا هيمن رأس المال المالى على نشاط الرأسمالية كله واتخذت مؤسساته أوضاعا شبه احتكارية ، ثم تداخل مع الشركات الصناعية باقتناء حصص من رؤوس اموالها . وغلب ذلك على الأوضاع فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى اربعينيات القرن العشرين .

جـ ـ عصر القوميات : انفرد القرن التاسع عشر بانتشار ما سمى « مبدأ القوميات » والذى يؤكد حق كل أمة فى أن تكون لها دولة قومية . وكانت الثورات التى شهدتها أوروبا فى أواسط القرن ترفع هذا الشعار . واستقر فى الأذهان مفهوم الدولة الأمة nation statc كوضع طبيعى رتب عليه الرئيس الأمريكى ولسن غداة الحرب العالمية الأولى « حق الشعوب فى تقرير مصيرها » الذى قيده حلفاؤه فى غرب اوروبا بشرط أن يكون الشعب « بالغا » أى قادرا على تمييز ما يضر وما ينفع ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه بنفسه . وعلى جانب السلب ، غذى مفكرو الرأسمالية تمجيد كل أمة وفضلها على الأمم الأخرى ، وانتشر التعصب القومى (الشوفينية) وتقبل الناس مفهوم العدو التاريخى (فرنسا والمانيا حينا ، وفرنسا وبريطانيا حينا آخر .. إلخ) . وكان التعصب للأمجاد التاريخية لكل أمة يبرز فى المقام الأول الانتصارات العسكرية مما كان ضروريا لحمل الرأى العام على تقبل الحروب تحت شعار « التضحية من أجل الوطن » .

د ـ الامبراطوريات الاستعمارية : كانت الرأسمالية الأوروبية تصف كل أرض خارج أوروبا بانها ليست ملك أحد no man'S land لأن أولئك الذين يسكنونها نوع منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلا ولكنه أدنى بكثير من الإنسان الأوربى ذى المدنية العريقة التى نشأت فى أرض اليونان ثم بفضل الرومان وارتقت بقبول المسيحية وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء . ولهذا وصفوا غيرهم بالتوحش Savage والهمجية Barbarism . واستنادا إلى هذا التصنيف اقتنع الأوروبيون أن غزوهم للأمريكتين وافريقيا وشبه الجزيرة الهندية .. إلخ عمل نبيل ينقل فمن يبقى من سكان المستعمرات الأصليين أفضال المدنية الغربية . وقد وجد الأسبان أساقفة كاثوليك يباركون مذابح الهنود الحمر فى امريكا الجنوبية . ونجحت الدول الرأسمالية فى تخليص الكوكب من الأراضى التى ليست ملكا لأحد . وبنت كل منها امبراطورية استعمارية . فبريطانيا العظمى صاحبة الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس . واعتزت فرنسا الجمهورية رغم كل تراث الثورة الفرنسية بامبراطوريتها فى غربى ووسط افريقيا والهند الصينية ومدغشقر وجزر فى المحيط الهادى والبحر الكاريبى . وحاكم المانيا بعد توحيدها قيصر (إمبراطور) وكذلك الشأن فى قيصر روسيا بعد استيلائها على آسيا الوسطى وجبال القوقاز ولم يأت هذا التقسيم بطريق التفاوض وإنما من خلال حروب متعددة وانتقال أقطار من امبراطورية إلى أخرى . وإذا نظرنا إلى الخارطة السياسية للكرة الأرضية عشية الحرب العالمية نجد أن الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو تهيمن اقتصاديا على امريكا الجنوبية بعد أن اقتطعت من أرض المكسيك (خمس ولايات) وحلت محل اسبانيا فى كوبا وبورتوريكو والفلبين . وتراجع نصيب هولندا اساسا إلى اندونيسيا وشريط ضيق فى شمالى شرق امريكا الجنوبية وبعض الجزر الصغيرة المواجهة له . ولم يبق للبرتغال إلا انجولا وموزمبيق وموقع قدم فى أقصى غربى افريقيا وإحدى جزر الأرخبيل الأندونيسى أما المانيا فقد احتلت تنجانيقا (الجزء الأكبر من تنزانيا حاليا) ونصف الكاميرون وناميبيا الحالية . ونالت إيطاليا ليبيا والجزء الأكبر من الصومال . ودخلت اليابان هذه المجموعة باحتلال شبه الجزيرة الكورية وإقليم منشوريا فى شمالى الصين .

ونشطت الرأسمالية الكبيرة فى كل من تلك الدول كرأسمالية قومية بمعنى انها كانت تنشط أساسا فى إطار امبراطورية الدولة « الأم » وتقاوم نفاذ شركات من جنسيات أخرى إلى أى جزء من تلك الامبراطورية . وقد شغلت ظاهرة تكوين تلك الامبراطوريات الاستعمارية عددا من المفكرين الذين اسموها « الامبريالية » imperialism ومن أشهرهم الإنجليزى هوبسون والنمساوى شومبيتر والروسى لينين الذى انتشر كتابه الصغير « الامبريالية أحدث مراحل الرأسمالية » انتشارا غير مسبوق . فلم يكن لينين أول من رصد هذا التطور وحلله ، وليس فيما كتب ما يوحى بأن الإمبريالية لن تتطور وستعيش حتى تطيح بها الشيوعية .

(٢) جدلية الكوكبة

١ ـ اسباب التطور نحو الكوكبة

لتفهم اسباب التطور الحديث للرأسمالية يجب نعود إلى بداية القرن العشرين واستمرار الاتجاه نحو انخفاض الأسعار الذى بدأ فى أواسط العقد الأخير من القرن السابق واستمر حتى بداية الحرب فى ١٩١٤ فيما يعد جزءا من التقلبات الدورية طويلة الأجل كما حللها كوندراتيف . يضاف إلى ذلك توالى أزمتين من تلك الأزمات الدورية التى عرفها الاقتصاد الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر ، مرة كل عشر سنوات فى المتوسط . وكان تقاسم المستعمرات الذى أقره مؤتمر برلين ١٨٨٥ لم يترك مجالا لتوسع

الكوكبة

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

امبراطورى جديد إلا على حساب امبراطورية أخرى . وضاقت الرأسمالية الاحتكارية القومية الألمانية بنصيبها المجحف فى ذلك التقاسم بعد أن أصبحت فى مقدمة الدول الصناعية فى العالم . وهكذا بدت الحرب ضرورة واندلعت بالفعل فى ١٩١٤ واستمرت سنوات اربع وخلفت خسائر فادحة وكانت أكبر حرب عرفتها البشرية . وأطلق عليها اسم الحرب العظمى وتمنت الشعوب أن تكون آخر الحروب . ولكن لم يكد المنتصرون يهنئون بما آل إليهم من مستعمرات المانيا وأشلاء الدولة العثمانية حتى واجهوا نجاح الثورة البولشفية وهزيمة قوات التدخل لتصفيتها (قوات من ١٤ دولة) أمام الجيش الأحمر الوليد . وعقب سقوط الأسر الحاكمة فى المانيا والنمسا انتشرت محاولات ثورية مستوحاة من نجاح الثورة فى روسيا وتوابعها : فى المانيا والمجر وإيطاليا بصفة خاصة . وصمدت الدولة السوفيتية فى إطار مقاطعة دولية شاملة وبعد حرب أهلية شرسة وحرب تدخل واسعة . وبعد الانتعاش الاقتصادى الذى صاحب جهود تعمير ما دمرته الحرب فوجىء المنتصرون والمهزومون معا بالكساد الأعظم (١٩٢٩ ـ ١٩٣٤) فأفلست شركات كثيرة وانخفض إنتاج البعض الآخر وتدهورت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة وشملت البطالة عشرات الملايين (٣٠ مليونا فى الولايات المتحدة وحدها) وعجزت الحكومات عن الخروج من هذا الكساد الذى استمر لأول مرة أربع سنوات كاملة . وخرجت منه النازية بالتركيز الشديد على إنتاج الأسلحة ثم الحرب . وبطريقة أكثر تحضرا أخرج روزفلت الولايات المتحدة بتدخل من الدولة فى مشروعات أشغال عامة ضخمة وبداية التأمين الاجتماعى . وأخرج كينز المشتغلين بعلم الاقتصاد من زنزانة النظرية الاقتصادية الأكاديمية بكتابه الشهير (النظرية العامة) . واطمأن الحلفاء إلى أن النازية فى المانيا هى أقوى تحصين ضد المد الشيوعى وشايع اليمين الأوروبى هتلر ونظامه شوطا بعيدا ولم يحاربوه إلا دفاعا حين أخذ المبادرة بإشعال الحرب العالمية الثانية . ولنقف هنا لحظة لنرى أهم معالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر الرأسمالية العالمية .

١ ـ اكتسب الاتحاد السوفيتى هيبة وتقديرا فى كثير من أنحاء العالم بسبب دوره فى تصفية النازية . وامتد النفوذ الشيوعى إلى عدد من بلدان البلطيق وشرقى ووسط أوروبا . وفى ١٩٤٩ تحقق انتصار ثورة الصين الشعبية . وكان من الطبيعى أن تأتلف الدول الرأسمالية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة وتمنع وصول « العدوى » إلى أى بلد آخر .

٢ ـ اشتدت حمية حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا بالذات مما جعل تكلفة بقاء الاحتلال باهظة لايمكن تحملها لمدة طويلة . وحيث طال بقاء القوات الأجنبية وحاربت الشعوب طوال تلك المدة وانتهت بالانتصار (مثلا : فيتنام ، وحرب العشرين عاما) . ومن ثم كان على الرأسمالية العالمية أن تستخدم وسائل جديدة فى استغلال شعوب العالم الثالث دون حكم مباشر أو احتلال عسكرى .

٣ ـ وربما كان أهم من ذلك كله هو أن أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل الذرية جعلت الحرب الحديثة بين دولتين صناعيتين مستحيلة إذ أنها تدمر الغالب والمغلوب معا . ومن ثم كان على البورجوازيات القومية الكبيرة أن تبحث عن طرق جديدة للتغلب على تناقضها دون استخدام للسلاح . ومن هنا ولدت ظاهرة الكوكبة .

٢ ـ الشركات متعدية الجنسية :

وواقع الأمر أن الرأسمالية غيرت بنيتها من احتكارات « قومية » تنتمى إلى دولة محددة ومتخصصة فى إنتاج معين وتتمتع بسوق الامبراطورية التى تسيطر عليها تلك الدولة وتحرص على حماية تلك السوق إلى كائن غريب تماما هو الشركة الكوكبية glcorporation ومن ثم لابد من التوقف عند السمات المميزة لهذا النوع الجديد من النشاط الرأسمالى . وهنا يتعين على الباحث دراسة الواقع وتطوره لاستخلاص تلك السمات . وقد توفرت منذ ١٩٩٢ على متابعة البيانات والمعلومات وبصفة خاصة ما تنشره مجلة « فورشن » الأمريكية سنويا عن أوضاع أكبر خمسمائة شركة كوكبية The 50 Corporation ودراسة ظاهرة الاندماج merger أو اكتساب السيطرة acpuisirion التى لايكاد يمر يوم دون أن تدفع وسائل الإعلام خبرا جديدا فيها . وتسمى تلك الشركات « متعدية الجنسية » Transnational وليس متعددة الجنسية multinational فهذا الاسم الأخير ينطبق فقط على شركات تساهم فى رأسمالها عدة حكومات ومن هنا يأتى الوصف المذكور . أما الشركات التى نحن بصددها فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة . والتعدى يقابل Trans ،كما نقول الفعل المتعدى Transitive Verb . وهذا ما يحمل على ضرورة عرض سماتها المميزة .

١ ـ الضخامة : وأول سمات الشركة متعدية الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لايمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالى التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت فى أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم

الإنتاج مقياسا فى هذا المجال للتنوع الشديد فى المنتجات التى يخضع إنتاجها لشركة متعددية الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales Figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال Chiffre D ' affaires . وتعتمد مجلة « فورشن » فى ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى مقياس حجم الإيرادات revenues . وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت فى ١٩٩٥ « ميتسوبيشى » بإجمالى إيرادات ١٨٤,٤ مليار دولار ، وحققت أصغر شركة فى المجموعة « تيليبراس » ٨,٩ مليار . أما فى ١٩٩٧ فكانت « جنرال موتورز » تتصدر القائمة برقم إيرادات ١٦٨,٤ مليار دولار . أما أصغر الإيرادات (٩,٤ مليار) فكان من نصيب بنك إيطالى .

ب ـ تنوع الأنشطة : لاتقتصر الشركة متعددية الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية By — Products ولا تلجأ إلى التكامل الرأسى أو الأفقى ، كما كان الحال فى أشكال الكارتل والترست . وعلى العكس تتعدد منتجاتها . وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة . فهى أن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط economies of scope محل وفورات الحجم econmies of scale التى اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية . ويبسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعددية الجنسية لاتنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهى أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق . فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT تمتلك مثلا شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى مدن العالم كله تقريبا ، وشركة ليون لمياه الشرب Lyon-naise Des Eaux تمتلك عددا من الصحف . وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن الشركات متعددية الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعى ، وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعددية الجنسية وإما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية يعنى هذا أن الشركة متعددية الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص فى إنتاج مكونات هو حالة الطيارة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة ، بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجارى المألوف تحتوى على مكونات من عدد كبير من المصانع فى بلدان مختلفة ليست بالضرورة ملكا لها . وهذا ما يسمى فى الولايات المتحدة Out Sourcing ⅞ والذى أدى إلى إغلاق عدد لايستهان به من مصانع الشركات الكبرى . كما أن هذا الأسلوب فى الإنتاج يجعل من الصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد معين واحد . ومن ثم ثار الجدل حول شهادة المنشأ . ولجأ الاتحاد الأوروبى إلى تحديد بلد المنشأ بأنه البلد الذى تحققت فيه أعلى نسبة من القيمة المضافة . وقد رفضت بعض الدول الأعضاء فيه منح الإعفاء الجمركى للسيارة « هوندا » المصنعة فى بريطانيا لأن معظم مكوناتها مصنع خارج المملكة المتحدة فى اليابان أو غيرها من دول الاتحاد .

ج ـ الانتشار الجغرافى : تنشط الشركة متعدية الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار ، ويمكن أن نأخذ من « تقرير الاستثمار فى العام ١٩٩٢ » مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التى تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery والتى استثمرت فور تكوينها ٣,٦ مليار دولار ، شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى . وهى تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ فى بلدان العالم الثالث ، و٤١ فى بلدان شرقى أوروبا . ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات . فكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التى استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولا بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبالاستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضمانا لتسهيل الاتصالات اعتمدت هذه الشركة متعددية الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل فى كل أنحاء شبكة الشركت التابعة واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنكا ABB Credit ومركز معلومات Business Inforfimation Center ومركز تمويل World Treasury Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

شراء شركات أخرى ، أو إنشاء شركات جديدة . هذا وفى ١٩٩٥ احتلت ABB المنزلة ٧٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التى نشرتها مجلة Fortune ، أى ان هناك ٦٩ شركة أكبر حجما منها . وقد ارتفعت فى ١٩٩٧ إلى المرتبة ٦٨ . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء ينعقد فى مقرها القانونى فى سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لايمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستلة ، وأن هولندا لاتشترى إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى كثيرا ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تفوق إيرادات الشركة متعدية الجنسية فى بلد المقر الرسمى . وعلى سبيل المثال إن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل ٤٢٪ من إجمالى إيرادات الشركة الأم اليابانية . ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة Siemens الالمانية تحقق ٤٧٪ من إجمالى إيراداتها . وأخيرا تحصل شركة E . J . Seagram الكندية على ٨٠,٩٪ من إجمالى إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها .

د ـ تعبئة المدخرات العالمية : من الشائع القول بأن الشركات متعدية الجنسية هى المصدر الأساسى للاستثمار الأجنبى . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون ، فإذا دلأناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات فى حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء فى التحليل هى أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى الكرة الأرضية كسوق واحدة . وكأى شركة ، تسعى الشركة متعدية الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق فى مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشىء .

كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة فى الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعدية الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية الهامة فى العالم : طوكيو ـ زيوريخ ـ فرانكفورت ـ ميلانو ـ باريس ـ لندن ـ نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه « الأسواق الناهضة » Emerging Markets : هونج كونج ـ سنغافورة ـ بومباى .. إلخ . وبالتالى يمكن مثلا أن نقول إن مصريين مقيمين فى وطنهم يملكون أسهما فى شركات متعدية الجنسية . فإجمالى رصيد استثمارات هؤلاء المصريين فى أوروبا وأمريكا يزيد على مائة مليار دولار . ولابد أن جزءا من هذا المبلغ موظف فى حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات . وأى حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعدية الجنسية نظرا لما يفترض فى تلك الشركات من مكانة مالية . ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التى تترتب على وضع الشركة الجديد . وهكذا تعبىء مدخرات محلية فى بلد مقرها القانونى وبعض البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة مارجريت تاتشر « الرأسمالية الشعبية » حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقى توفير تمويل إضافى دون تأثير على سلطة القرار فى الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أى دور فى الجمعية العمومية أو فى مجلس الإدارة كما هو معروف) . كما أن هذا الانتشار لحاملى الأسهم يعنى عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة ، وبالتالى يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تمثل ١٠٪ ـ ١٥٪ من إجمالى الأسهم .

وتعتمد الشركات متعدية الجنسية على الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى (أى مدخرات الطبقات الوسطى) . وهكذا رأينا بنك يابانيا يوفر قرضا لشركة متعدية الجنسية مقرها فى الولايات المتحدة لتشترى شركة أخرى أمريكية المقر أيضا . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهها أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لايزيدون على ١٨٪ من سكان العالم) . وهكذا تستغرق الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر .

من القواعد الأساسية فى الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها . ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم فى السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى ، الاقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية (٥) .. إلخ ، وكما رأينا

(٥) وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة فى مصر فى الاقتراض من السوق بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات .. وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الانفتاح ، من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية فى جذب الاستثمارات من الخارج .

أسلوب التعاقد من الباطن يمكن الا تساهم الشركة متعدية الجنسية فى راس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم (أو إحدى شركاتها التابعة) فى استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهنا لا تهتم الشركة الأم كثيرا بالربح الذى تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من Hardware (آلات وقطع غيار ومواد) , Sofieare (المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) ، كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن فى استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحا أو قروضا ميسرة . وتغطى المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطى القروض الميسرة جزءا من تكاليف إقامة المشروع ، أما الجزء الهام الذى يتمثل فى تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد فى الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعدية الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لايعنى الشركة لأنها تنقل الربح Transefer Profit إلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لاتتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

هـ ـ تعبئة الكفاءات : لاتتقيد الشركة متعدية الجنسية بتفضيل مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى فى أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين . وكفاءة الأداء Efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضا النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات) . والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز العناصر الواعدة ، ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى ، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت فى الستينيات والسبعينيات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمى Brain Drain فإن المسئول الأساسى عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعدية الجنسية . فهى « تستورد » خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون فى الجامعات الغربية إلى العمل فى شركات متعدية الجنسية من خلال عملية اصطياد الرؤوس Head Hunting التى تمارسها مثلا الشركات الأمريكية التى تفتش فى الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيرا تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين فى شركات أخرى .

٣ ـ الشركات الكوكبية واقتصاد العالم : أحدث ما تحت يدى من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ١٩٩٧ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم . وفيما يلى ما أمكن أن استخلصه من تلك البيانات :

أ ـ بلغ إجمالى إيرادات Revenues تلك الشركات الخمسمائة فى ١٩٩٦ (١١,٤٣٥) أحد عشر تريليون وأربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار . وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة (١٩٩٥) كان أكثر قليلا من ٢٧,٨ تريليون دولار . وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية ستة تريليونات وتسعمائة واثنين وخمسين مليار دولار . وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعدية الجنسية) ١٦٤٪ الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ، و٤١٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله . وإذا أخذنا فى الاعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية (الذى يقدره البعض بأكثر من ٣٠ ألف شركة) يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى فى العالم . أما قيمة الأصول فكانت ٩٣,٢ تريليون دولار ، وعدد العاملين ٣٥,٥ مليون عامل وصافى الأرباح ٤٠٤,٤ مليار دولار .

ب ـ ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم . وتظهر بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى Home Countries بالمقابلة مع Host Countries والذى يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة . فالمقر القانونى لايعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة . وقد ضربنا أمثلة سابقة فى هذا الشأن . كما أن وجود « المحل القانونى » فى أرض دولة يمكن مجرد تعبير قانونى يسجل فى مدينة متواضعة ليس بالقرب من السلطة السياسية . فنجد مثلا مقر شركة أكسون (الثامنة فى ترتيب الخمسمائة) فى مدينة Bentonville فى ولاية أركانساس . ونجد مقر شركة جونسون وجنسون (١٥٢ فى القائمة) فى مدينة برونزويك فى ولاية نيوجرسى .

وفيما يلى التوزيع الجغرافى للمقار القانونية للشركات الكوكبية الخمسمائة محل الدراسة :

أساس الظاهرة الاندماجى الاجتماعى

في الشمال : ٤٧٢ شركة	وفى الجنوب : ٢٨ شركة
١٦٢ شركة فى الولايات المتحدة	١٣ شركة فى كوريا الجنوبية
٦ شركات فى كندا	٥ شركات فى البرازيل
١٢٦ شركة فى اليابان	٣ شركات فى الصين (شاملة هونج كونج)
١٥٨ شركة فى الإتحاد الأوروبى ١٤ شركة فى سويسرا ٥ شركات فى استراليا ١ شركة واحدة فى روسيا الاتحادية	٦ شركات بمعدل شركة واحدة فى كل من : فنزويلا ، المسكيك ، تركيا ، ماليزيا ، الهند ، تايوان ، جزر انتيلس الهولندية .

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسية موزعة مثالثة بشىء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة ـ الاتحاد الأوروبى ـ اليابان . أما الشركات التابعة لها ـ وتعد بالآلاف ـ فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ويتأكد وضع الشمال فى مواجهة الجنوب إذا أضفنا كندا وسويسرا واستراليا . كما أن الدور الحاسم لمجموعة السبع دول الصناعية الكبرى يبدو حاليا جليا حين تعرف أن بها ـ مقار ٤٢٤ شركة من إجمالى الخمسمائة أى بنسبة ٨٤,٨٪ .

وأخيرا فإن أكبر عشر شركات تقع ست منها فى اليابان وثلاث فى الولايات المتحدة وتكملها شركة شل التى توصف بأنها بريطانية هولندية . ويبلغ إجمالى إيراداتها ١٣٣٥,٧ مليار دولار ، أى ١١,٦٪ من إجمالى الخمسمائة شركة مع أن عددها ٢٪ فقط من مجموع الشركات . ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع النسبية للشركات متعدية الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى . فشركات « جنرال إليكتريك » و« IBM » كانتا ضمن العشر الكبار فى ١٩٩٣ ، ولكنها تراجعت فى ١٩٩٥ إلى الموقع ٢٠ و ١٨ على التوالى ، أما فى ١٩٩٦ فقد ارتفعت جنرال إليكتريك إلى المرتبة ١٢ فى حين اختفت IBM من قائمة الخمسمائة . كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت كذلك . وبمقارنة سنة ١٩٩٤ بسابقتها نجد أن شركة سونى قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاثة مليارات ، وبنك الكريدى ليونيه الفرنسى خسر ٢,٢ مليار دولار ، وشركة الصناعات المعدنية الألمانية ١,٦ مليار . وشركة بل أتلانتيك (الأمريكية) ٧٥٤,٨ مليون دولار .. إلخ . كما تكشف بيانات ١٩٩٥ عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : ٥,١ مليار فى الكاتيل و٤,٤ مليار بنكودو برازيل ، ٤ مليارات فى ديملر بنز (صاحبة مرسيدس) . فضخامة حجم الأعمال ليست ضمانا ضد الخسارة ، بل كثيرا ما تكون الخسارة ضخمة أيضا .

ومازال قانون التركز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة . بل إنه لايكاد أن ينقضى يوما دون أن تأتى الأخبار المالية العالمية بنبأ عن اندماج شركتين أو ثلاث من الشركات الكبرى متعديـة الجنسية ، أو المفاوضات على طريق الاندماج ، أو سعى شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التى رفضت الاندماج . وهذا ما يسمى الانتزاع Take Over . وهذه العمليات تدر ربحا كبيرا للمسئولين عن إتمامها ودخلا وفيرا لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة .. وأحيانا بعض المسئولين فى حكومات ونضيف فى هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة و ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة ـ وأحيانا خسائر فادحة (حالة بنك بارينج مثلا) . وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات والموارد التى توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجى .

ج ـ وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها فى التجارة الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسى من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Intra – Firm كنسبة من حج

التجارة الدولية ، وأرجح التقديرات فى
ظرى ٤٠٪ ، ثم تأتى بعد ذلك التجارة بين
مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم
Interfirm وإذا جمعنا النوعين معا لن
يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم
لتجارة الدولية حاليا يتشكل منها . ومن
قت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة . فمن
لمعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب
لأسد فى تجارة المكسيك الخارجية . وقد
تضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية
لجنسية امريكية المقر تسيطر على ٤٠٪
ن صادرات المكسيك إلى الولايات
لمتحدة . كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز
لميزان التجارى الأمريكى مع كندا يرجع
لى واردات أمريكية من فروع وتوابع
لشركات الأم المستقرة فى الولايات
لمتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة
ليهما ، ويلعبان دورا هاما فى إحكام قبضة
لشركات متعدية الجنسية على التجارة
لدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار
ل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة
نهائية ، ثم ظهور مراكز للتجميع قرب
لأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء
ن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر
احد ، ويصدق ذلك حتى على السيارات
فاخرة . فمثلا احدث طراز BMW الذى
ثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن
٤٪ من مكوناته مستوردة من اقطار
تعددة . وهذه الظاهرة حملت لجنة
لاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) على
حديد نسبة المكونات المحلية وتلك
لمستوردة من اقطار أخرى أعضاء فى
لاتحاد الأوروبى إلى إجمالى قيمة
سيارة . وقد اشرنا أعلاه إلى رفض فرنسا
دول أخرى من الاتحاد إعطاء السيارة
ونداا المنتجة فى بريطانيا الإعفاءات
لمقررة فى السوق الواحدة لانها لا تفى
الشرط المذكور . وقد رفعت بريطانيا
لقضية إلى المحكمة الأوروبية فى
يكسمبورج . وكما ذكرنا من قبل ساعد
لى هذا التخصص تشغيل الشركات
لصناعية غير التابعة لشركة متعدية
الجنسية من الباطن . والأمر الثانى هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن (الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد الأوروبى ، اليابان ودول شرقى أسيا المسماة بالنمور) فالسلعة التى يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التى يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت فى الواقع فى اندونيسيا فيما أصبح يسمى « الإنتاج عن بعد » teleproduction فمازال مقر الشركة الرسمى فى فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع فى اندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإليكترونى . وأخيرا تتداخل ـ لتتعارض أو لتتوافق ـ مصالح الشركات متعدية الجنسية عبر الأقطاب الثلاثة . ولا توجد شركة متعدية الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها فى كل من تلك الأقطاب . وبعد قيام السوق الواحدة فى أوروبا الغربية والنافتا فى أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع فى منطقة أسيا والمحيط الهادى تتمتع السلع والخدمات (وما يلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة فى الدخول والخروج فى كل أسواق الدول الصناعية ، وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع « سور الصين العظيم الذى أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضا حادا للدولار وانخفاضا ملموسا فى استهلاك الأمريكيين لا يمكن تفسيره إلا بين الدول ذات الفائض إزاء أمريكا ـ وأهمها اليابان وألمانيا ـ حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هى أكبر وأقوى سوق فى العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الادخار فى الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ فى ١٩٨٠ إلى ١٥٪ فى ١٩٩٥ ومعدل الاستثمار المحلى من ٢٠٪ إلى ١٦٪ ويقابل هذه النسب فى ألمانيا ٢٣٪ و ٢١٪ على التوالى . (المصدر : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلا . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى . فقد يسرت سهولة الاتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية (غير الحكومية) تنشط على مستوى عالمى . كما أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وفى سهولة الاتصال والانتقال وكذلك الزيادة فى مجمل النشاط البشرى الإنتاجى والثقافى أبرز عدداً من القضايا التى لا يمكن التصدى لها فى إطار دولة واحدة ، ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعى لأنها تتجاوز الحدود السياسية ، وفى مقدمتها قضايا البيئة .

٤ ـ تراجع دور الدولة القومية :

١ ـ مقارنة فى الأحجام : يفرض العرض السابق عن الفعاليات التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن ، وفى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث ولكنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم الصناعة المتقدم . ونعود لحظة للأرقام ، حيث نرى أن الناتج المحلى الاجمالى لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تاوى ٣,١ مليار نفس لا يزيد فى مجموعه على ٣٣٩,٨ مليار دولار ، فى حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء فى مجلة فورشن تبلغ ٣٤٧,٣ مليار . ونجد أن إيرادات ثلاث عشرة شركة هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت ١٥٦ مليار دولار ، فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لا يزيد على ٣٠٩ مليارات . وفى فرنسا كان الناتج

أساس الظاهرة الاقتصادي الاجتماعي

المحلى ١,٢٥٢ مليار دولار ، وكانت إيرادات الأربعين شركة الكبرى ٧٤٢ مليارا أى ما يساوى ٥٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٤,٢ تريليون ، وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١٤٩) يصل إلى ٣,٨ تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا ، حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات .

ب ـ الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعدية الجنسية من الاستغناء ـ إلى حد كبير ـ عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها ، وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقومية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعدية الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهى لا تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع . وكثيرا ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة مثل المشاركة أو التعاقد فى الباطن . ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون « المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات » الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسب : بول الفرنسية ICL . Bull البريطانية ، وسيمنز الألمانية . كذلك تنشىء الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهى تملك دائما وسيلة التغلب على صعوبات دخول أى سوق محلية برشوة كبار المسئولين وذوى النفوذ السياسى ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة ، ولذلك لايتصور أن تقر أى نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر ـ حتى الآن على الأقل ـ من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها ، أو رجال الدولة الذين يتوسطون فى الصفقات (انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسى) .

ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكرى جزءا هاما من الطلب على المنتجات والسلع ، فهى سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك يوفر الإنتاج الحربى تمويلا أساسيا لأعمال البحث والتطوير التى تستفيد الشركات التى تجرى فيها البحوث والتى تورد المنتج الحربى من الجديد فى التطوير التكنولوجى بإنتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفى مثالا لذلك شبكة « إنترنت » الشهيرة . فهى ثمرة إنفاق عسكرى فى البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمير واشنطون (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة فى عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطوير أكثر من عشرة مليارات دولار واستغرق قرابة عشرين عاما . وهو الآن فى الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لاتحصى فى تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أى منصب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيرا ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها فى القوات المسلحة ، حيث يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل من أسلحة حديثة بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجى يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يسرح الكثير من العمال فى المصانع ومواقع الخدمات . وتحول الانخراط فى القوات المسلحة إلى مهنة تحترف وليس تطوعا لخدمة الوطن . وهكذا ألغت فرنسا فى ١٩٩٦ التجنيد الإجبارى الذى كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة فى أن يدافع عن الجمهور مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة يتنقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصلون من أجر ومزايا عينية .

وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة ، فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الاجتماعى والسياسى فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة ، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر اليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد فى الدول التى تمارسه وهو لا يطبق فعليا فى بريطانيا والولايات المتحدة . ويبرز اتجاه إلى الاستعاضة عنه بما يسمى « دخل المواطنة » أى حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصى . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية فى الدول الصناعية فى

مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذى تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعاملين . وبهذا لا يلوح فى أفق الرأسمالية الكوكبية احتمال ثورة شعبية تحاول الإطاحة بها .

وفى مجال البريد والاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التى تنقل الرسائل « من الباب إلى الباب » فى أقصر وقت ممكن . ومن ثم فقد البريد الذى تسيره الدولة أهميته فى نظر الشركات ، ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شىء ، اللهم إلا فى الإعلان والبيع بالبريد . وهو ما يهدده الآن « سوق الإنترنت » . أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطى العالم فى مجموعة ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecom فى أوروبا بضرورة اندماجها فى شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم فى البريد الإليكترونى وشبكة إنترنت .

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه ، فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية سقط قبل الحكم فى أحوال كثيرة نتيجة صلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة يتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه . حتى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى « صفقة » deal بين الطرفين كل إجراءات التقاضى . ومن الناحية النظرية تختلف القانون الفرنسى والقوانين التى تأثرت به (ومنها القانون المصرى) عن القوانين الأنجلوساكسونية ، من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها . وبالتالى يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها ، وإن كان واقع الأحوال التخلى عن « حق المجتمع » إذا تنازلت الضحية عن الخصومة .

وأخيرا ، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية كان حق « سك العملة » بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ، ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأى جهة ، وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها فى إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار فى مقابل مقاسمته فى أرباح عملية الإصدار (وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزى) ، وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الاقتصادى لأنه يعنى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق فائضا فى ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسى لإنشاء صندوق النقد الدولى . أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت ، فكل العملات اليوم عائمة . بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى انقلاب أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أى دور انضباطى لبنك مركزى . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو التعامل ببطاقات الائتمان credit cards التى لا تخضع لإشراف أى جهة اللهم إلا حرص أصحاب الاسم التجارى على ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم . فهذه نقود (أى أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى سقط حق خلق النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق . وهى تزداد رواجا باطراد ، إذ أنها مقبولة فى كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية ، وأيا كانت العملة التى حسب الدين بها ، وفى النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذى أصدر له البطاقة . فهى نقود « كوكبية » بمعنى الكلمة .

ج - القيود على السياسات الاقتصادية الكلية : ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية macro - economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى ، إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية التى تنتمى تاريخيا لها ، أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر . والاختلاف فى وجهات النظر وارد حين يفكر طرف فى مصلحة الاقتصاد القومى أولا فى حين يفكر الآخر فى اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تتقيد الشركات متعدية الجنسية بأى وطن أو جنسية فى تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق . ومازالت الصعاب تواجه الحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تنشيط الاقتصاد القومى لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذى يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج ، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلى ، ومازالت عقبة هامة فى طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد عملة أوروبية واحدة يصدرها بنك مركزى واحد . فرغم البون الشاسع الذى قطعته أوروبا الغربية فى اتجاه التكامل تصل الأمور الآن إلى تجريد الدولة القومية من حرية تحديد السياسة الاقتصادية وعن حقها السيادى فى خلق النقود . وعلى

أساس الظاهرة الاقتصادى الاجتماعى

مستوى العالم كله استقر اللقاء الدورى لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا وكندا) ، إزاء واقع ان تلك الدول تضم المقار الأساسية لاربعمائة واربع وعشرين من الخمسمائة شركة الكبرى فى العالم . ولكنه ليس بحال « مجلس إدارة » الراسمالية الكوكبية كما كتب البعض ، وإنما هو فى الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول فى المدى القصير .

ولم تجد الحكومات من سبيل لعلاج هذا العجز إلا الانتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التامين الاجتماعى . وترتب على تخفيض الاعتمادات الحكومية تراجع مستوى الخدمة الصحية فى بريطانيا . وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على قيمة الادوية التى يصفها الأطباء للمرضى ، ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق . ولما كان تامين البطالة قاصرا على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينجح فى الحصول على عمل آخر فى حدود سنة واحدة ، فإن من يقع فى بطالة مستمرة (اى اكثر من سنة) يفقد حقه فى التامين . وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون معاشه غاية فى التواضع . وغنى عن الذكر ان الشبان الذين لم ينجحوا فى الحصول على عمل ليسوا مشتركين فى نظام التامين الاجتماعى . وهكذا تصل اعداد كبيرة من المواطنين إلى وضع تهميش كامل marginalization او استبعاد من المجتمع كما يقول الفرنسيون exclusion وليس فى الافق ما يبشر بانتعاش اقتصادى يهبط بالبطالة إلى حدود مقبولة ، ولكن كل التوقعات تبين ان النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية سيكون متواضعا (بين ١٪ و ٣٪) ، وانه سيكون نموا دون عمالة جديدة . فنحن إذاً أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجى الكبير والمتسارع . فكل آلة جديدة تعنى استغناء عن عمال . وتنادى الأحزاب الاشتراكية بتخفيض ساعات العمل الاسبوعى إلى ٣٢ او ٣٥ ساعة فقط (اى اربعة ايام فى الاسبوع) . وهذا ما يمكن ان نسميه إعادة توزيع البطالة . والعقبة هنا هى أن أصحاب الأعمال يريدون تخفيض الأجور بنسبة تخفيض ساعات العمل ، وهذا ما يرفضه العمال .

ولهذا التهميش وخطر الوقوع فيه اثر مباشر فى ضعف الطلب على السلع الاستهلاكية وبصفة خاصة المعمرة . فالمهمشون لا يشترونها . وغير المهمشين يدفعهم القلق على مستقبل التامين الاجتماعى إلى الادخار باشكاله المختلفة ومنها التامين الإضافى لدى شركات التامين ، ومن ثم يؤجلون مشترواتهم لاسيما فى مجال تجديد السلع المعمرة[٦] . ومن ناحية أخرى تؤدى هذه الأوضاع إلى السخط والتذمر والإضراب والتظاهر وانتشار الجريمة . وكانت تلك المخاطر تحمل الراسمالية القومية إلى قبول إصلاحات اجتماعية لضمان سوق محلية موسرة واستقرار اجتماعى وسياسى . ولكن الراسمالية الكوكبية لا تعنى بأحوال سوق معينة ، ولا حتى بسوق دولة المقر لانها تنشط على أساس أن اليابسة كلها سوق لها . وماذا يعنيها فى تراجع الأسواق الداخلية فى غرب أوروبا إذا كان فى وسعها أن تغزو سوق روسيا أو الصين ، أو حتى الهند . واحدث مثال على ذلك ما أعلن منذ اسابيع عن ان شركة ABB التى سبقت الإشارة إليها قررت تخفيض نشاطها فى أوروبا وأمريكا (وبالتالى تسريح عشرة آلاف عامل) والتوسع فى آسيا .

ولا يلغى هذا كله بحال استدعاء الشركات متعدية الجنسية لدولة او لعدة دول للتدخل مثلا فى اعداد الجات ١٩٩٤ فى الاتجاه الذى تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة فى الخدمات ، وضمانات الاستثمار المباشر وحقوق الملكية الفكرية .. الخ) . وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة او اكثر . وكم من رئيس جمهورية او رئيس وزراء يزور دولة او دولا زيارات رسمية وفى حافظة أوراقه طلبات شركة او شركات متعدية الجنسية بصدد صفقة او صفقات تعقدها الدول التى يزورها . وهكذا تحول الحكام من رجال دولة statesmen إلى بياعين salesmen ⅞ وعند اللزوم قد يتدخل عسكريا فى بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكرى دفاعا عن مصالح الشركات متعدية الجنسية ودون إسهاب فى هذا الشأن لابد من استيعاب أمرين .

الأول : أنه ليس بوسع أى دولة ، حتى ولو كان ناتجها المحلى الإجمالى اكثر من خمس الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله (الولايات المتحدة) ، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها . ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقى فى أحيان كثيرة) أو حرب تجارية بين دولتين من الدول الصناعية لا يجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية الكوكبة ليست العملية السائدة التى تجرف فى طريقها الكثير مما يعوقها . وتلك طريق لا عودة فيها .

---

٦ ـ قال رئيس وزراء فرنسا اثناء ازمة شركة « رينو » إن دول الاتحاد الأوروبى تنتج سنويا ١٨ مليون سيارة ، وانها تشترى فقط عشرة ملايين . فإذا دخلت المنافسة اليابانية والكورية بقوة فإن صناعة السيارات الأوروبية تواجه خطر الانهيار .

الثانى : أن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الراسمالية القومية على الدولة التى كثيرا ما تدخلت لحماية الراسمالية كطبقة من تصرفات راسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الراسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من اخطائها . ناهيك عن مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة ، وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفى ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولى حاليا بقضية البيئة والتصدى المباشر للفقر . بل إن تهديد أمن الراسمالية الكوكبية يمكن أن يأتى من شعوب الدول التى نبعت منها الشركات متعدية الجنسية ، إذا استمر الركود الاقتصادى وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقمت البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت « دولة الرفاه » . وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تخلى المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة .

د ـ تخلى الدولة عن المرافق العامة : المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود . ويسميها القانون فى مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسى services publics وهى فى أوروبا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل فى الولايات المتحدة فى بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت « المنافع العامة » public utilities لتدخل السلطة السياسية فى أعمالها ، وعلى وجه الخصوص فى تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل فى نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله . ورأينا فى بريطانيا سجونا أنشاها القطاع الخاص بتشجيع من مارجريت تاتشر .. ! .

هـ ـ تاكل نظم التامين الاجتماعى : انتشر فى أوروبا فى أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التى قاومت الاحتلال الالمانى وقدمت عشرات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض « الراسمالية القومية » على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداء ثم مسايرة لمعدلات التضخم على تعميم مـا سمى آنـذاك « أسلـوب الحيـاة الأمـريكى » والمقصـود بـه مجتمـع الاستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الراسمالية بالذات فى مجال السلع المعمرة التى يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها فى المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر « مشروع بيفريدج » فى بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة فى المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادى : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة ، توليد وتوزيع الكهرباء .. الخ .

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا العجز .

الأمر الأول : هو الزيادة المتوالية فى العمل المتوقع عند الولادة (بين ٧٥ و ٨٠ سنة حاليا) وبالتالى وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالى السكان تتراوح بين ١١,٥٪ فى إيرلندا و ١٧,٥٪ فى السويد تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية كثيفة . وهذا ما يفسر تركز معظم الزيادة فى تكاليف التامين الاجتماعى فى مجال الصحة .

والأمر الثانى : هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل فى فرنسا والمانيا واسبانيا وإيطاليا ..) . وهذا ما يعنى النقص فى الموارد لأن العاطلين لا يسددون اشتراك التامين .

٥ ـ الثورة العلمية والتكنولوجية :

لقد تعلمت الراسمالية الغربية الكبيرة من تجربة النصف الأول من القرن العشرين أن سياسة الأسواق المحمية فى إطار كل امبراطورية لم تنجح فى إخراجها من انخفاض الأسعار وما ترتب عليه من كساد ، حيث اتضح أن إجمالى مؤشرات النمو الاقتصادى كمتوسط للسنوات ١٩١٣ ـ ١٩٣٩ كانت متواضعة للغاية . ولذلك فإن حل التناقضات داخل إطار الدول الصناعية المتقدمة يقتضى نموا اقتصاديا بمعدلات مرتفعة ولفترة طويلة . ومن ثم كان الاهتمام الواضح بحرية التجارة العالمية ، وإنشاء صندوق الدول لتثبيت أسعار صرف عملات أعضائه وتفادى التلاعب بها بهدف زيادة الصادرات أو خفض الواردات . كذلك أنشىء البنك الدولى للتعمير والتنمية لتوفير قدر من التمويل اللازم للدول الأوروبية التى كان عليها أن تعيد بناء ما دمرته الحـرب الضروس التى تميـزت عن سابقتها ـ بين أمور أخرى ـ بالقذف الجوى للمرافق الحيوية . وفى داخل كل من تلك الدول كانت الجماهير الكادحة تتطلع إلى أن يتأتى لها الانتصار التاريخى على الفاشية بتحسين ملموس فى مستوى المعيشة . وكانت « دولة الرفاهة » فى واقع الأمر عقداً اجتماعيا يرفع الأجور ويشارك فى تمويل التأمينات الاجتماعية ويوسع بذلك سوق الاستهلاك الداخلية ، ويضمن الاستقرار الاجتماعى ويبعـد « شبح الشيوعية » . وأدركت الراسمالية الكبيرة

ان عليها أن تفعل فى وقت واحد الأمور الآتية :

١ ـ زيادة متوالية فى إنتاجية العمل مما يضمن للرأسمالية الربح المنشود رغم ارتفاع تكلفة العمل (الأجور ـ المزايا العينية ـ اقساط التامين) .

٢ ـ إنتاج سلع جديدة تخلق لنفسها اسواقا جديدة . وقد تجسد هذا فى تبنى مجتمعات اوروبا الغربية ما سمى « باسلوب الحياة الأمريكى » والمقصود به شراء أعداد كبيرة من السلع المعمرة : السيارة الخاصة والثلاجة ومكيف الهواء إلى آخر لوازم المنزل الحديث ، ثم تطوير متسارع لانماط هذه السلع ليتكرر الشراء فى عدد قليل من السنوات .

٣ ـ تخفيض كلفة المواد الأولية بحيث لا تتجاوز المادة الأولية عشر ثمن المنتج النهائى ثم تصنيع مواد جديدة اكثر تميزا واقل ثمنا .

٤ ـ استخدام مساعدات التنمية الرسمية التى تقدمها الدول الصناعية للمستعمرات السابقة التى حصلت على استقلالها فى استمرار الترابط غير المتكافىء بين كل منها ودول متقدمة (الدولة الاستعمارية السابقة ، أو هى وغيرها ، أو دخول الولايات المتحدة إلى مستعمرات بريطانيا وفرنسا السابقة) .

٥ ـ استغلال أجواء الحرب الباردة فى زيادة ضخمة ومتجددة فى الإنفاق العسكرى (وهى سوق تقليدية ممتازة) . وكذلك تحمل تكاليف تطوير السلاح وتجديد مكوناته مع استفادة الشركات المنتجة للأسلحة المتطورة من التكنولوجيا المبتدعة فى إنتاج مقابل مدنى لها دون أن تتحمل تلك الشركات أى نصيب يذكر من تكلفة البحث والتطوير . ويكفى ان نشير هنا إلى مثالين :

الأول : ما تحملته الحكومات فى ابحاث الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية وتمكين الشركات الآن من استخدام أقمار صناعية لنقل الاتصال الهاتفى والإرسال التليفزيونى بالبث المباشر .

والثانى : حقيقة ان شبكة « إنترنت » مول البحث والتطوير من فكرة إلى اداء تستخدم على أوسع نطاق وفى شتى الأغراض بالكامل وزارة الدفاع الأمريكية . فقد طرح خبراؤها احتمال تدمير واشنطون فى حرب بالصواريخ عابرة القارات حاملة الرؤوس النووية فتختفى القيادة العسكرية العليا للقوات الأمريكية المنتشرة فى انحاء متباعدة على الكرة الأرضية . واستغرق هذا البحث والتطوير قرابة العشرين عاما وكلف الخزانة عدة مليارات من الدولارات ، ثم اتيح للاستخدام المدنى بعد انتهاء الحرب الباردة .

٦ ـ كان على الشركات الكبرى التى تهيمن على عشرات من الشركات التابعة والفروع والمكاتب والتوكيلات فى شتى القارات أن تبحث عن أسلوب إدارة كفء حتى لا تخنقها بيروقراطية متضخمة .

الثورة الصناعية الثانية :

كان جوهر ما تحقق منذ الثورة الصناعية الأولى إحلال الآلة محل الإنسان فى الأعمال اليدوية . وكان الجديد الذى يستحق اسم الثورة الصناعية الثانية هو إحلال الآلة محل الإنسان فى عمليات ذهنية كثيرة ومتنوعة بكفاءة (فى حدود كل عملية) أعلى عشرات المرات من كفاءة الإنسان المؤهل . وفى تسلسل منطقى بسيط طرح وجود الحاسب الآلى منذ البداية ضرورة استخدامه فى معالجة البيانات . وهكذا ظهر علم المعلوماتية ووضع البرمجيات المتطورة لإجراء عمليات تزداد شمولا وتعقدا فى ضوء الممارسة العملية وما تطرحه من مشكلات .

وكان وجود الحاسوب بجزئيه الصلب والطرى أكبر العوامل التى أسهمت فى تطور علوم الفضاء كلها الذى انتج وسائل الاتصال الحديثة .

ومن ناحية ثالثة ادى تصنيع أول قنبلة ذرية إلى مضاعفة أعمال البحث والتطوير أساسا بقصد إنتاج أسلحة أكثر تدميرا ولكن أيضا لتوليد الكهرباء . ومكن تحطيم الذرة علماء الفيزياء من الاهتمام بدراسة مكوناتها . ولم يكن ذلك بالأمر الهين حيث لم يتمكن أحد من رصد حركات منتظمة لكل من تلك المكونات . فاجتهد بعضهم فى وضع نظرية رياضية اللانظام (أو الفوضى) chaos ٪ ولما كان البحث فى العلوم الأساسية ضرورة لتغذية أعمال البحث والتطوير ، ظهر الجديد فى العلوم الطبيعية ومناهجها . ومثال ذلك نظرية التعقد Complexity التى وضعت لمواجهة الظواهر المركبة التى لا يمكن فهمها بالكامل عن طريق التجريد لكل مكون على حدة واكتشاف القانون الذى يحكمه . كما أن علم الأحياء عرف آفاقا جديدة فى دراسة الجزئيات molecules ٪ ومنها دراسة الجينات المكونة للخلايا أو المدمرة لها أحيانا . وتولد عن علم الوراثة بحث وتطوير فى مجال التكنولوجيا الحيوية التى هى بصدد إجراء ثورة فى صناعة الدوا بإحلال أجزاء الجينات لتكوين جينات تقاوم مسببات الأمراض محل التركيبات الكيمائية .

ومنذ نشر تقرير نادى روما الشهير « حدود النمو » فى ١٩٧٢ الذى تصادف أن وافق ظهور أول مؤتمر عالمى عن البيئة (استوكهولم) إلى اتجاه البحث والتطوير إلى إنتاج تكنولوجيات تقلل استخدام الطاقة والمواد الأولية الطبيعية ، وكذلك تكنولوجيات نظيفة ، اى لا تلوث البيئة إلا فى أضيق الحدود .

ولعل أحدث ما ظهر فى هذا الإطار الشامل من البحث العلمى والتكنولوجى وهو مايسمى بالإنجليزية nanotechnology وهو دراسة كائنات بالغة الصغر يصعب أن يراها الإنسان حتى بالميكروسكوب والمثال الواضح فى هذا المجال هو محاولة إعادة تركيب ذرات الفحم ليكتسب صفات الماس ، حيث أن الكاربون هو المكون الرئيسى للمعدنين .

ونكرر هنا مرة أخرى ما قلناه عن الثورة الصناعية الأولى وهو نشأتها المتواضعة وعائدها المباشر على الراسمالية لا يعنى أن لها فوائد جمة يمكن أن تتحقق فى مجالات متعددة وأن تغير حياة البشر . فالأولى أعطتنا السكك الحديدية والبواخر والسيارة والطيارة ، وكثيرا من أدوات القتل والتدمير . والثانية تمكننا من التعامل بالفاكس والاتصال الهاتفى المباشر وبشىء من التدريب استخدام الحاسوب . وكل هذا يؤكد ما قدمنا به هذا الحديث من أن ثمة علاقة جدلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فكل تلك الاختراعات الحديثة يسرت عمليا الاندماج والشراء القسرى وبلوغ الشركات متعدية الجنسيات وضعا كوكبيا .

٦ ـ ايديولوجية السوق :

يحلو لأنصار الراسمالية أن يسموها « اقتصاد السوق » بما قد يوحى بأن البشر الذين عاشوا قبل انتشار الراسمالية لم يعرفوا الأسواق ، وأنها لم تلعب فى أى مجتمع سابق دورا يذكر . وهذا ما يتنافى مع الواقع التاريخى الثابت ، كما أنه يغفل حقيقة أن الراسمالية نشأت وترعرعت وتدعمت عبر قرابة ثلاثة قرون بنشاط تجارى فى الأساس . ولا تجارة بدون أسواق . ولعل بعضهم يرى أن « تعبير الراسمالية » مكروه لأنه يعيد إلى الأذهان معانى الاستغلال وصراع الطبقات .. الخ .

تماما كما يخلط البعض بين الليبرالية والديموقراطية .

١ ـ من التحليل إلى الأيديولوجية :

مظاهر السوق الأولية أو المجردة بسيطة ولا يجادل فيها باحث جاد . وإنما العيب كل العيب هو تحويلها إلى نسق قيمى وقوة فوق إرادة الناس وقدرة على تحقيق النمو الاقتصادى المطرد ورفع مستوى معيشة الناس فى خط متصاعد عبر بعض النكسات الوقتية . فالقول بأن زيادة الطلب مع جمود العرض فى سوق معينة وإخطة معددة يؤدى إلى ارتفاع السعر هو كلام بالغ التجريد إلى حد ينهى كل جدل . إنه مثل قولنا ١ + ١ = ٢ دون معرفة أى شىء عن محتوى كل واحد أو محتوى الاثنين . فالحدود ـ بلغة المنطق ـ المستخدمة تحتاج جميعا إلى التوضيح والتعريف الجامع المانع . فحقيقة « الطلب » هنا لا تعنى بأية حال الحاجة إلى السلعة موضوع البيع والشراء . وإنما تعنى بالإضافة إلى الحاجة القدرة المالية على دفع ثمن السلعة المحتاج إليها . وبالتالى يتناقص الطلب كلما ارتفع الثمن بأن ينسحب من السوق أقل الطامعين فى الشراء دخلا . وأكثر من هذا حاجات الإنسان كثيرة وشهوته إلى سلعة محددة تحد منها شهوته إلى أخرى . ومن ثم فإن الطلب الفعلى يفترض القدرة على الشراء وكذلك الأولوية التى يعطيها المشترى المحتمل لسلعة معينة بين كل السلع التى يشتهيها . وقصة افتراض نجاح كل مشتر فى تعظيم منفعته محض خيال ، حيث لا وسيلة كمية معروفة لقياس درجات المنفعة فى حين أن أدوات حساب الربح وتعظيمه متاحة وممارسة بالفعل . ولكن يبقى لآليات السوق دور بالغ الأهمية من حيث إنها مكان ممارسة المستهلك لحريته فى الاختيار (السلعة أو الخدمة) والتضحية (بالثمن الذى يدفعه) . فالسوق هى الوسيلة الطبيعية لممارسة كل من المنتج والمستهلك لحريته ، وكذلك تحمل نتائج تلك الممارسة الإيجابية أو السلبية بما فيها احتمال إفلاس المنتج واستدانة المستهلك فيما وراء قدرته على السداد . ولذلك فإن التخطيط الاقتصادى الرشيد لا يجوز أن يلغى آليات السوق تماما ، وإنما يتعامل معها لتفادى السلبيات ما أمكن وتعظيم الإيجابيات التى تعود على المتعاملين وعلى المجتمع . ووسيلة المخطط المثلى هنا هى توقع مسيرة الأسواق مقدما لتقدير ما يمكن أن يشوبها من سلبيات ثم محاولة تعديل هذه المسيرة بالتأثير على العرض أو الطلب أو الثمن بأدوات اقتصادية ومالية وليس بأوامر إدارية . والمثل الشهير فى هذا الشأن فرض ضريبة استهلاك عالية على المشروبات الكحولية للحد من استهلاكها وتقليل حالات الإدمان بأضرارها المعروفة .

وبالمقابل فإن الزعم بأن آليات السوق إذا تركت دون تدخل من الدولة ستحقق التخصيص الأمثل للموارد لا يقوم عليه دليل واحد فى كل تاريخ الراسمالية فهدف تعظيم الربح وحده يؤدى إلى نمو اقتصادى غير متكافىء إقليميا وقطاعيا واجتماعيا . ولا يخفف آثار هذه الظاهرة السلبية إلا تدخل الدولة . ونجد فى الولايات المتحدة (المجتمع الذى نشأ راسماليا خالصا) أن الصناعة بدأت فى الشمال الشرقى وتكدست فيه وفقا لقانون التوطن الشهير الذى صاغه الفريد مارشال « الصناعة تجذب الصناعة » . واستخدمت الحكومة الفيدرالية (وأعضاء مجلس الشيوخ عن الولايات التى كانت محرومة من الصناعة) توزيع التمويل العام وعقود المشتريات الحكومية لتوطين صناعة الطيارات وما يتصل بها على الساحل الغربى بحيث غدت مدينة سياتل فى ولاية واشنطون عاصمة هذه الصناعة بالغة الأهمية وذات المضاعف الكبير .

وكان تركيز السلاح البحرى والصناعات الإلكترونية من نصيب كاليفورنيا . ولم يكن مصادفة أن تستقر صناعة الفضاء فى ولاية اريزونا شبه الصحراوية . والأمثلة كثيرة فى مجال تطوير الصناعة بتدخل من الدولة وكان حسن توزيع النشاط الاقتصادى والصناعى بنوع خاص وراء كل ما تم فى فرنسا وفى معظم دول الاتحاد الأوروبى من تقسيم أرض الدولة إلى عدد من الأقاليم ودفع التنمية فى المتخلف منها حتى تستثمر أرض الدولة (أو الحيز الوطنى كما يقال) بالكامل وتتكافأ مستويات المعيشة فى كل أرجائها . وعلى المستوى القطاعى كان معدل الربح المحقق فى قطاع الزراعة فى الولايات المتحدة مقارنا بالربح فى النشاط

الصناعى ينذر بهجرة رأس المال من الزراعة إلى الصناعة . وعالجت الحكومة الفيدرالية هذا الأمر بدعم ضخم لقطاع الزراعة تجاوز فى الثمانينيات الخمسين مليار دولار سنويا . وأخيرا كان تحديد حد أدنى للأجور وتوفير خدمات صحية ومدارس حكومية وكل مايسمى التامين الاجتماعى جنبا إلى جنب مع الضريبة التصاعدية وسيلة للحد من إفقار الفئات الاجتماعية التى تظهر فى أدنى مستويات الدخل أو دون ذلك . وفى عصر الكوكبة أصبح الشعار السائد التخلص من كل قواعد السلوك التى سنتها الدولة أو ما يسمى بالإنجليزية deregulation الذى تسعى الرأسمالية الكوكبية لفرضه على بلدان العالم الثالث التى تعيش ظروف فقر مخيفة . ويعكس هذا الشعار حقيقة تدنى اهمية الأوضاع الداخلية فى نظر الشركات الكوكبية واستغنائها المتزايد عن دولة المقر القانونى .

ب - رأسمالية العالم الثالث :

والأمر الخطير هنا هو التبشير بايديولوجية السوق فى بلدان العالم الثالث ، والزعم بأن آليات السوق وحدها والانفتاح الكامل على الشركات الكوكبية التى تملك « رأس المال والتكنولوجيا » والاستجابة لكل مطلب تقدمه أو يدعى البعض أنه ضرورة ليكون لنا « من الحظ نايب » كما يقول التعبير الشعبى فى مصر . ويصاحب هذه الإيديولوجية بصفة خاصة إهدار « الوظيفة » كقيمة والتهوين من قدرات شعوبنا والانبهار المطلق بكل ما هو أمريكى أساسا أو غربى بصفة عامة من طعام أو شراب أو زى أو حتى كلمات انجليزية تشيع فى لغة الحديث وفى الإعلانات وأحيانا حتى فى المقالات . ويبدو أننا أقلعنا عن ترجمة أى مصطلح وحشرناه فى صيغته الإنجليزية حشرا فى الفم حتى اعوج اللسان العربى . وهلل بعض الناس فى بلادنا لما يسمى « الكوكبية » global-ism والذى يتلخص فى القول بأن العالم توحد تحت قيادة الغرب بلا منازع ، وأنه يشكل قطاراً سريعا نحو مستقبل أفضل وأن علينا أن نقفز فى مؤخرة القطاع وإلا ضعنا « وخرجنا من التاريخ » وأصبحنا نسيا منسيا . وهذا حديث يهمل حقيقة التخلف ، وأنه ليس مجرد تأخر زمنى وإنما تنمية مشوهة صنعت لخدمة الاستعمار ومصالحه وليس لتطوير وتقدم المجتمع بأسره . أنسى بعض المصريين أن بلادنا كانت تعج بالأجانب المتمتعين بامتيازات رهيبة ، حيث لا تفرض عليهم ضريبة إلا بموافقة اثنتى عشرة دولة أوروبية ، ولا يحاكمون جنائيا إلا فى قنصلياتهم ولا قيد على أى نشاط يقومون به . فماذا كانت النتيجة ؟ عيب وخيبة أن يهدر الناس تاريخهم على هذا النحو . ومن المؤلم أن رد الفعل الأساسى إزاء هذا الانبهار والتبعية الأيديولوجية جاء من القوى السلفية التى تتصور إمكان إعادة التاريخ إلى الوراء إلى عصور المجد والازدهار . نحن أمام مقولتين غير عقلانيتين : « السوق هى الحل » و « الإسلام هو الحل » .

عندما نجحت الثورة الروسية وظهر الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى كان لها الفضل الأكبر فى سحق النازية الألمانية وبدأت غزو الفضاء ، جذبت « الاشتراكية » أفئدة كثير من المعذبين فى الأرض وبصفة خاصة بين شعوب العالم الثالث . وتوهم كثيرون أن « الاشتراكية هى الحل » دون تحديد لما يريدون تحت هذا الشعار . واتخذ معظمهم مرجعا مطلقا نموذج الاتحاد السوفيتى . وتبنت قيادات فى العالم الثالث المثل الأعلى الاشتراكى من واقع النجاح والعدالة الاجتماعية . وتفاوتت الجدية فى العمل والصدق فى الرؤية بين تلك القيادات . وسقطت معظم تلك التجارب بطريقة أو بأخرى . ثم كان انهيار الاتحاد السوفييتى . وقد جبل الناس على القطيعة مع المهزوم والإعجاب بالمنتصر . وشاع القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتى دفن الاشتراكية نهائيا ، كما أنه اثبت انتصار الرأسمالية انتصارا مطلقا فلم يبق لنا إلا أن نعوض ما فاتنا بالهرولة نحو أقدام أمريكا وحلف الأطلسى ، وواضح أن هذا الموقف أيديولوجى صرف لأنه لا يستند إلى دراسة موضوعية ونقدية جادة لأسباب سقوط النموذج السوفييتى وللأزمات التى تهدد المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ونكرر مرة أخرى ما كتبناه عدة مرات من أن إقامة نظام رأسمالى متقدم ديموقراطى وبرلمانى فى ظروف اليوم يكاد يكون مستحيلا . فنشوء وانتشار الرأسمالية الغربية ظاهرة تاريخية جرت فى ظروف تاريخية محددة لا يمكن تكرارها . ويكفى فى هذا المقام أن نذكر بأن نجاح الرأسمالية استند بشكل جوهرى كما أوضحنا أعلاه ، على نهب أراض جديدة تستوعب الفقراء من أوروبا وتحد بذلك من خطر الأزمات الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية والانقلابات السياسية ، وكذلك على استنزاف الفائض الاقتصادى من شعوب المستعمرات . فلا يجوز فصل التجربة الرأسمالية الغربية عن ظاهرة استعمار الغرب لمعظم الأقطار غير الأوروبية التى سبقت الثورة الصناعية بقرنين على الأقل وواكبتها . ومازالت عملية الاستنزاف متجددة دون حاجة إلى احتلال أو قهر . فحكومات العالم الثالث تتسابق لاسترضاء واجتذاب من ناضلنا ضدهم باسم استقلال الوطن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . بل إن تكوين الرأسمالية فى معظم أقطارنا يختلف جذريا عن تكوين الرأسمالية الغربية التاريخى وما حكمه من قيم . وأنقل هنا المقارنة التى عقدها شيخ اقتصادى العالم الثالث راؤول بريبش فى آخر كتبه : (Raul Preblish : Perepheral Capitalism)

فقال : كانت رأسمالية القلب center (أى الغربية) طبقة مبدعة ، ورأسمالية التخوم مقلدة . وكانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة ، ورأسمالية التخوم مبددة . وأود أن أضيف أن رأسمالية الغرب كانت متعلمة تعى قيمة الثقافة وتساند المثقفين من علماء وأدباء وفنانين وفلاسفة . أما رأسمالية التخوم فليس لها من ذلك إلا قشور لا تعدو عادة أمور الحياة المادية .